

Distr.: General
14 October 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة عشرة
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

١٩/١٨

تقديم المساعدة التقنية إلى اليمن وبناء قدراته في مجال حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

وقد أجرى مشاورات ومناقشات واسعة النطاق مع الحكومة اليمنية، وإذ يشيد بالتعاون الذي أبدته الحكومة في التعامل مع بعثة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي زارت اليمن في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، بدعوة من الحكومة، واستناداً إلى التوصيات الواردة في تقرير البعثة^(١) فضلاً عن التعليقات التي قدمتها الحكومة على هذا التقرير وعلى التوصيات المذكورة، والبيان الذي أدلت به الحكومة أمام مجلس حقوق الإنسان خلال الدورة الحالية؛

١- يحيط علماً بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان^(١) عن بعثة التقييم التي أوفدت إلى اليمن وبالحوار التفاعلي الذي أجري خلال الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، وبما قدمته الحكومة اليمنية كذلك من بيانات وملاحظات وتعليقات؛

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن دورته الثامنة عشرة (A/HRC/18/2)، الفصل الأول.

A/HRC/18/21 (١)

- ٢- يدعو الحكومة اليمنية والأطراف الأخرى إلى النظر في التوصيات الواردة في تقرير المفوضية السامية، ويسلم في الوقت نفسه بالاستجابة التي أبدتها الحكومة أثناء الحوار التفاعلي، إضافة إلى الردود والتعليقات الرسمية التي قدمتها الحكومة اليمنية وما أبدته من استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة والمفوضية السامية؛
- ٣- يحيط علماً بإعلان الحكومة اليمنية أنها ستجري تحقيقات شفافة ومستقلة تتسم بالثقة بالمعايير الدولية فيما يتعلق بالمزاعم الموثقة وذات المصادقية بشأن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك عن طريق لجنة مستقلة وبالتشاور مع الأحزاب السياسية؛
- ٤- يدعو جميع الأطراف إلى التعاون في التحقيقات المذكورة أعلاه؛
- ٥- يدين جميع انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن التي ترتكبها جميع الأطراف؛
- ٦- يكرر تأكيد واجبات والتزامات الحكومة اليمنية فيما يتصل بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- ٧- يدعو جميع الأطراف إلى المضي قدماً في المفاوضات بشأن عملية انتقال سياسي شاملة للجميع ومنظمة يقودها اليمن على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي؛
- ٨- يدعو الحكومة اليمنية والمفوضية السامية إلى وضع إطار للحوار المتواصل والتعاون المعزز في مجال حقوق الإنسان، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذا التعاون؛
- ٩- يدعو المفوضية السامية إلى التنسيق مع المانحين فيما يتعلق بسبل مساعدة الحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية في مجال بناء القدرات من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؛
- ١٠- يطلب إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة عشرة تقريراً مرحلياً عن حالة حقوق الإنسان في اليمن وعن متابعة تنفيذ هذا القرار.
- الجلسة ٣٦
٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
- [اعتمد دون تصويت.]